

تحقيق مصالحة وطنية شاملة التحدي الأبرز للحكومة الليبية الجديدة

الفريق الحكومي للديبية يؤدي اليمين الدستورية



دشن أداء رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الديبية ووزرائه اليمين الدستورية الإثنين أمام البرلمان مرحلة جديدة في المسار السياسي في ليبيا عنوانها الأبرز ضرورة تحقيق مصالحة وطنية شاملة تضع حدا لحالة الانقسام وترحيل المرتزقة وتنظيم انتخابات في موعدها المحدد في 24 من ديسمبر المقبل.

طبرقة (ليبيا) - أدى عبد الحميد الديبية رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية وصولاً لانتخابات مقرة نهاية العام، اليمين القانونية الإثنين أمام البرلمان لياشتر بذلك مهامه وسط تحديات كثيرة تنتظره على رأسها تنظيم الانتخابات ولكن أيضا تحقيق مصالحة وطنية شاملة تنهي حالة الانقسام والتشظى التي طغت على المشهد السياسي الليبي.

وبالرغم من أن خطاب رؤساء وأعضاء السلطة الانتقالية في ليبيا لا يكاد يخلو من مفردات المصالحة، غير أن مراقبين يرهنون تحقيق ذلك بوجود إرادة سياسية حقيقية من مختلف الفاعلين للقيام بخطوات تُنجح مسار المصالحة على غرار إطلاق سراح الأسرى وعودة المهجرين وتفكيك الميليشيات لإنهاء سطوتها على الدولة ومؤسساتها وما ينطوي عليه ذلك من تداعيات.

عقيلة صالح

حان الوقت لتتسامح، ما تحقق اليوم جاء بعد سنوات من الانقسام



رئيس البرلمان عقيلة صالح "بقسم اليمين الدستورية أنجزنا التزاما دستوريا وخطة أساسية لتمكين حكومة الوحدة الوطنية من أداء مهامها". وأضاف "حان الوقت لتتصالح وتتسامح... حيث ما تحقق اليوم جاء بعد سنوات طويلة من الانقسام وبعد شهور طويلة من التشاور والتعاون، لنشهد ميلاد حكومة واحدة تقوم على رعاية الليبيين".

وتابع رئيس البرلمان "لنتجاوز الماضي ونتطلع إلى المستقبل وبني الدولة وفق عملية انتخابية، وإتاحة الفرص للجميع دون تهميش وإقصاء". وكان رئيس المجلس الرئاسي الجديد محمد المنفي قد شدّد الإثنين على ضرورة أن تكون السلطة التنفيذية "نواة" للمصالحة الوطنية.

وقال في كلمته "هذا اليوم هو نصر للشعب الليبي، في إشارة إلى نجاح الحكومة الجديدة في نيل ثقة البرلمان وتوجهها لأداء اليمين الدستورية تهيئاً لمباشرة مهامها. ووصف خوسيه سباديل سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا جلسة أداء اليمين بأنها "رسالة قوية" للمصالحة.

ويأتي ذلك في وقت تُبدي فيه جل الأطراف المعنية بالشأن الليبي تفاؤلاً حذرا بالمسار السياسي عقب سنوات

مرحلة مثقلة بالتحديات

من الجمود في البلاد المنقسمة إلى معسكرين (واحد في الشرق والآخر في الغرب).

وتم تعيين الديبية البالغ من العمر 61 عاما رئيسا للوزراء إلى جانب مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء في 5 من فبراير من قبل 75 مسؤولا ليبيا من جميع الأطراف مجتمعين في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

وحصلت حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها الديبية على ثقة نواب "تاريخية" الأسبوع الماضي حيث صوت لها 132 نائبا من مجموع 133 حاضرين. وستحل حكومة الديبية بعد نيلها الثقة محل حكومة الوفاق الوطني التي نصبت في العام 2016 في طرابلس غرب البلاد والحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني ومقرها بنغازي الواقعة تحت سيطرة الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وتتولى السلطة التنفيذية الجديدة مسؤولية توحيد مؤسسات الدولة والإشراف على المرحلة الانتقالية إلى حلول موعد انتخابات 24 ديسمبر، عندما تنقضي مدتها بموجب خارطة الطريق الأخيرة. ودعا الديبية، الذي يُعد أحد أعيان مدينة مصراتة الساحلية (غرب) وليس لديه خط أيديولوجي واضح وسبق أن

تولى مسؤوليات عدة في عهد القذافي، مدينته في وقت سابق إلى قيادة المصالحة الوطنية. ويرى مراقبون أن التحدي الأبرز للديبية يتخيل في حلحلة ملف المصالحة والمرتزقة، حيث يتعين على الرجل ضمان رجيل 20 ألفا من المرتزقة والمقاتلين الأجانب الذين مازالوا منتشرين في ليبيا. وطلب مجلس الأمن الدولي الجمعة "انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا من دون مزيد من التأخير".

وشدّد المتحدث الرسمي باسم المجلس الأعلى للقائات والمدن الليبية المبروك أبوعميد على رفض القبائل المطلق لوجود أي قوات أجنبية على الأراضي الليبية، مؤكدا "أهمية الدفع باتجاه المصالحة الوطنية التي تقوم على حسن النوايا بإطلاق سراح المعتقلين وعودة المهجرين".

وفي الوقت الذي كان فيه الديبية ووزرائه يؤدون اليمين القانونية قام عدد من أهالي ودون المعتقلين السياسيين والأسرى العسكريين الليبيين بوقفه احتجاجية أمام مقر اللجنة العسكرية المشتركة بمدينة سرت، مطالبين بإطلاق سراح كل الأسرى والمعتقلين "دون قيد أو شرط" كخطوة أولى في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية.

برلمانيون ومنظمات تونسية يطالبون بتغيير قانون تعاطي القنب الهندي

كريمة.. مثل هذه القوانين تضر الشباب ومستقبلهم، لذلك نحن لم ننتظر وتحركنا وقدمنا هذه المبادرة التي سندافع عنها".

وفي المقابل، رأى زياد الغنאי وهو نائب عن حزب التيسار الديمقراطي أن "أصل المشكلة يكمن في أننا لا نريد معالجة ظواهر بل نسعى إلى تغطيتها". وأوضح الغنאי أن "أصل المشكلة أيضا ثقافي، الأنظمة تريد دائما تلميع صورتها عندما يكون الواقع ماساويا، أصل المشكلة في أن السياق التشريعي الذي تم فيه وضع هذا القانون سياق زجري، في 1998 أضافوا العلاج أيضا في 2017 لكن كلها محاولات من أجل تلميع صورة الأنظمة لا أكثر".



أسامة الخليفة
قمتا بمبادرة لإلغاء العقوبة السجنية وتعويضها بأي عقوبة أخرى

وحاول القانمون على هذه المناظرة تشريك جل الأطراف المتداخلة في هذا الملف، لاسيما في ظل محاولات من كتل نيابية لترميم مشروع قانون جديد بشأن استهلاك القنب الهندي.

وشهدت المناظرة حضور ممثلين عن إدارة السجون الذين نقوا نغيا باتا حدوث حالات تعذيب لمتهمين باستهلاك القنب الهندي في السجون، وهو ما أثار حفيظة بعض المشاركين الذين اتهموا رجال الشرطة بذلك.

ولم يحجب الدفاع عن ضرورة تغيير القانون 52 لسنة 1992 الانتقادات اللاذعة لاستهلاك القنب الهندي، حيث نوه العديد من المشاركين سواء من النواب أو غيرهم بالمخاطر الناجمة عن ذلك.

وقال النائب البرلماني ياسين العياري إن "القانون السري لا يجب أن نركب عليه السياسة أولا لأنني استعمت لمن يقول إنه قانون بن علي (الرئيس التونسي الراحل)، ثم لتناق على أن القنب الهندي هي مادة مضررة لكن المشكلة أنها أصبحت مادة موجودة في المجتمع بشكل كبير جدا، لا يمكن التغافل عنها".

وتشترت منظمة "حمامون بلا حدود" في العام 2019 تقريرا تبين فيه أن 21.5 في المئة ممن سجنوا كانوا يستهلكون القنب الهندي بشكل شخصي.

تونس - طالب برلمانيون وإعلاميون ومنظمات حكومية في تونس بتغيير قانون تعاطي القنب الهندي واستبداله بقانون آخر يضع حدا للعقوبات السجنية، وذلك في أعقاب جدل فجرته أحكام وصفت بالقاسية بحق شباب متهمين باستهلاك "المخدرات".

وأجمع هؤلاء خلال مناظرة تلفزيونية نظمتها مبادرة "مناظرة"، وامتدت لأكثر من ساعتين مساء الأحد وبتتها العديد من القنوات التلفزيونية والإذاعات المحلية الخاصة، على ضرورة إيجاد مقاربة جديدة للتعاطي مع ظاهرة استهلاك القنب الهندي بعيدا عن "قانون 52" الذي تم سنه في العام 1992.

ووجه متسابقون وهم من فئة الشباب أسئلة شفاهية للحاضرين حول الجدوى من القانون "الذي جُرب من التسعينات ولكنه لم يحد من ظاهرة استهلاك الحشيش بل فاقمها".

وأثير موضوع استهلاك القنب الهندي والعقوبات المترتبة عن ذلك في تونس إثر صدور حكم قضائي في يناير الماضي بالسجن 30 عاما في حق ثلاثة أشخاص في محافظة الكاف (شمال - غرب)، وعاد النقاش من جديد تبعا لذلك حول العقوبات التي أقرها القانون منذ زمن حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

وأجمع الحاضرون في المناظرة التي لم تخل من أجواء التشنج في بعض أطوارها على ضرورة تغيير القانون 52 الذي بات من المشاكل التي تؤرق الشباب التونسي وفجر احتجاجات مؤخرا، حيث ترفضه العديد من المنظمات والجمعيات التي ترى أنه لا يمكن مكافحة الظاهرة بالردع.

وتدفع كتل نيابية تونسية بمشاريع قوانين تخص على عقوبات بديلة عن العقوبات السجنية التي أقرها القانون 52، لكن لم يحصل حولها توافق إلى حد كتابة هذه السطور.

وقال النائب البرلماني عن حزب قلب تونس أسامة الخليفة إن "القانون 52 لسنة 1992 هو قانون رجعي متخلف، نحن في قلب تونس قمتا بمبادرة لإلغاء العقوبة السجنية وتعويضها بأي عقوبة أخرى، كل شيء إلا السجن لا".

وتابع "نطالب أيضا الدولة بأن تعالج الإدمان وتقوم بعملية تأهيل نفسي للمدمنين.. كل التقارير الدولية تؤكد أنه لم يعد التعامل مع موضوع القنب الهندي

الغنوشي يصعد في خطابه مع قيس سعيد: الحوار أو «القوة الغاشمة»

الإسلامية، لمفردات عزّل الرئيس سعيد وإغفائه من مهامه وذلك في سلسلة تصريحات يبدو أنها تستهدف تكريس المزيد من الضغوط على رئيس الجمهورية.

وأعتبر النائب عن حزب قلب تونس عياض الحوالي أن "الحل الوحيد في الوضع الحالي بالبلاد هو إغفاء رئيس الجمهورية قيس سعيد من مهامه حتى يتم تطبيق القانون والمرور إلى حوار وطني يضع تصورا شاملا للإقادة".

ويرى مراقبون أن الحوار الوطني مهم لإنهاء الأزمة الراهنة لكن إصرار الحزام السياسي والبرلماني الداعم للمنتشي على ذلك يعكس المازق الذي وجد هؤلاء أنفسهم فيه.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "تصريح الغنوشي الإثنين يعكس تصعيدا لا فائدة منه، ما معنى قوة غاشمة، وهل تونس تستحق الولاية الحكومية الحالية والمساهمة في حلول لإصلاح المنظومة الانتخابية. وكان حزب العدالة والتنمية قد اعتبر أن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين "تكسة للديمقراطية" في المغرب.

ولا يزال العدالة والتنمية يهاجم خصومه الذين أسسوا لعزلته بعد مصادقتهم على اعتماد القاسم الانتخابي، مما أثار حفيظة قيادات بارزة داخل الحزب. واعتبر عبدالله بووانو رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس

تونس - صعد رئيس البرلمان التونسي الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي الإثنين مع خصومه وعلى رأسهم الرئيس قيس سعيد حيث شدّد على أن حل الأزمة التي تمرّ بها البلاد سيكون إما بالحوار وإما بـ"القوة الغاشمة".

وأضاف الغنوشي في تصريح نقلته عنه إذاعة "شمس أف أم" المحلية أن "الحوار ما زال مفتوحا ويمكن أن يظل مفتوحا وثورة تونس كانت سلمية وينبغي أن تستمر كذلك، وبالتالي لا يوجد طريق لحل المشاكل إلا بالحوار".

موضحا أنه لم يتلق أي ردّ من الرئيس سعيد على المبادرة التي تقدم بها. وجاءت تصريحات الغنوشي في وقت تشدّد فيه الأزمة التونسية في ظل رفض الرئيس سعيد الذهاب إلى حوار وطني في أعقاب القطيعة التي أتى إليها التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة المستود من حركة النهضة هشام المشيشي بين الرئاسات الثلاث.

ويرى مراقبون أن الغنوشي أراد من خلال تصريحاته تلك الرد على الرئيس سعيد الذي دعا الأحد من ولاية (محافظة) قابس جنوب تونس إلى إقامة نظام حكم رئاسي في البلاد وهو ما يعارضه الغنوشي وحزبه بشدة. وترافق تصعيد الغنوشي مع الخروج من هذا المازق الذي وجدت فيه تونس نفسها".

الانتخابات تعمق الخلافات بين حزب العدالة والتنمية وخصومه في المغرب

الإرادة الشعبية والاستقواء بالربيع العربي والتهديد بمقاطعة الانتخابات أو نسف العملية الانتخابية أو ضبط إيقاعها، نعتبرها تريبا وتحريضا وعدم انصياع إلى إرادة منطلق ديمقراطي سليم".

وجاءت انتقادات قيادات التجمع الوطني للأحرار في أعقاب محاولة العدالة والتنمية الضغط على خصومه من أجل التراجع عما حققه لاسيما على مستوى تعديلات القوانين الانتخابية. وقال الأمين العام للحزب سعد الدين العثماني الذي يرأس أيضا الحكومة المغربية السبت، إنه "يأمل في أن يتراجع الواقفون خلف هذه الأطروحة (القاسم الانتخابي) باعتبار أنها لا تخدم المسار الديمقراطي في شيء".

موضحا أن "أصحاب الضربات التي توجه لحزبنا سيفشلون" دون أن يسمي هؤلاء.

ويعيش حزب العدالة والتنمية على وقع خلافات عميقة بين مكوناته لاعتبارات تنظيمية وسياسية، اعتبرها مراقبون للشأن الحزبي بمثابة فتيلة موقوتة تحاول القيادة الحالية التخلص من تداعياتها عبر تصديرها إلى خارج الحزب باختلاق أزمات مع المكونات الحزبية الأخرى والدولة ممثلة في وزارة الداخلية.

أنه "يقدّر مجهودات القوى السياسية المسكونة بهاجس تعزيز التعددية السياسية الحقيقية"، منوها بـ"المسار التوافقي الذي طبع ورش تجويد المنظومة الانتخابية ببلادنا"، في إشارة إلى التوافقات التي تم التوصل إليها وأفضت إلى اعتماد القاسم الانتخابي. ولم يتردّد محمد الجكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في مجلس المستشارين في التصعيد مع العدالة والتنمية، حيث وجه خطابه إلى الأخير قائلا "التلويح باسم التمثيلية الشعبية

النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، أن حزبه العدالة والتنمية" رفض محاولات البعض لفرض قواعد خاصة المستهدف منها هو العدالة والتنمية، مضيفا أن "هذا الاستهداف لا يخدم المسار السياسي وليس في مصلحة الأحزاب نفسها، وسيصعب ذلك تشكيل فريق حكومي أو مجلس جماعي بعد توسيع المجال الفردي الذي يصعب معه تشكيل أغلبية مسيرة".

وفي ردّ ضمنى على هذه الانتقادات أشار حزب التجمع الوطني للأحرار إلى



لا تهدئة في الأفق بين العدالة والتنمية وخصومه